



التنمية الإجتماعية أساس لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ م

«رؤيتنا تبدأ من المجتمع وإليه تنتهي، ويمثل المحور الأول أساساً لتحقيق هذه الرؤية و تأسيس قاعدة صلبة لإزدهارنا الاقتصادي». هذا الإقتباس من مقدمة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م لم يرد ديباجة للرؤية فقط، وإنما اتبع بتفاصيل موضحة لآليات

إلتزام حكومة المملكة بتعزيز محور التنمية الإجتماعية-كون التنمية الإجتماعية شرط أساس لإيجاد مجتمع تتوفر لديه عوامل الدفع الذاتية التي تضمن تحقيق تنمية إجتماعية-اقتصادية مستدامة. تنطلق الرؤية من وضع سعادة كل مواطن ومقيم في هذا البلد المبارك على رأس سلم أولوياتها لبناء «مجتمع حيوي»، ولذا فقد انطلقت من الإهتمام بتمكين «الأسرة، كونها اللبنة الأولى في بناء المجتمع، ملتزمة في سبيل تحقيق تلك الحيوية ب تزويد الأسر بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم» من جهة، ومن جهة أخرى ب تشجيع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير احتياجات ابنائها والعناية بهم على أكمل وجه». وللدور العظيم الأثر الذي يلعبه التكامل بين دور الأسر ودور المنظومة التعليمية والتربوية في تنمية ملكات وقدرات الأبناء وترسيخ القيم الإيجابية في شخصياتهم، فقد أكد برنامج الرؤية على استهداف «جميع مكونات، المنظومة التعليمية والتربوية بالتطوير بما يمكن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسيج المجتمع»، واضعة لقياس تلك المشاركة هدفاً كمياً طموحاً ومزماً يتمثل في رفع نسبة مشاركة الأسر في الأنشطة المدرسية إلى (٨٠٪) بحلول (١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م).

و البعد الأخر في الرؤية لتعزيز التنمية الإجتماعية يركز على تطوير المنظومة الصحية، فالرؤية وإن كانت تنني على ما تم إنجازه في قطاع الخدمات الصحية في بعدي مدخلات المنظومة الصحية الحالية و مخرجاتها، إلا أنها تستهدف تحقيق الإستغلال الأمثل لما يتوفر في القطاع من موارد، والإرتقاء بكفاءة تلك المنظومة ورفع جودتها لضمان وصول الأسر على الخدمة الصحية بشكل أسرع، وتقليص أوقات الإنتظار للوصول إلى خدمات الأخصائيين والإستشاريين وذلك من خلال تكوين «شركات حكومية»، تمهيداً لتخصيصها.

و في تطوير ورفع كفاءة الخدمات الإجتماعية الأخرى تعهد برنامج الرؤية برفع كفاءة تلك الخدمات وجعلها أكثر تمكينا وعدالة. و كمثل على رفع كفاءة الإعانات المقدمة للمواطنين جاءت آلية استبدال دعم السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة لمنتجات تلك السلع والخدمات ب«حساب المواطن» الذي يقدم بدلاً عن ذلك النوع من الدعم دعماً نقدياً مباشراً للمواطن، وسيكون محققاً دون شك لرفع جانبي الكفاءة والعدالة الإجتماعية ما لم ترتفع أسعار السلع الأساسية بنسبة أكبر من نسبة الأرتفاع في دخل المواطن الذي يحدثه هذا البديل.

والجمعية السعودية للدراستات السكانية تهدف من وراء هذا الإستعراض الموجز لمحور التنمية الإجتماعية (والمناقول نص في ص٦٠٥) في الرؤية حث الباحثين والباحثات في العلوم الإجتماعية والإنسانية كافة على المشاركة في بحوث ودراسات تعمق فهم البرنامج الإجتماعي للرؤية وتفيد برنامج وسياسات التحول ٢٠٢٠ م. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

د. محمد بن هذلول الهذلول
رئيس مجلس إدارة الجمعية



تشرفت الجمعية السعودية للدراستات السكانية بإستضافة معالي الدكتور فهد بن سليمان التخيضي رئيس الهيئة العامة للإحصاء متحدثاً بجامعة الملك سعود عن «التحول في العمل الإحصائي في المملكة و الدور المأمول من القطاع الأكاديمي».

تتمه ص٢

المحتوى

رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التنمية
الإجتماعية
محور أساس
لتحقيق رؤية
المملكة ٢٠٣٠ م

٤-٥



السياسات السكانية والخلل في التركيبة السكانية لدول
الخليج العربية تحديات التنمية والأمن الوطني

٧



أهمية
الوعي
الإحصائي

٣



من إصدارت عالم المعرفة

٦



التحول في العمل الإحصائي في المملكة و الدور المأمول من القطاع الأكاديمي



تشرفت الجمعية السعودية للدراسات السكانية بإستضافة معالي الدكتور فهد بن سليمان التخيفي رئيس الهيئة العامة للإحصاء متحدثاً بجامعة الملك سعود عن «التحول في العمل الإحصائي في المملكة و الدور المأمول من القطاع الأكاديمي».

و يسر الجمعية أن تضع بين أيديكم منتجاً للمحاضرة تمأ بدعم مشكور و مقدر من الهيئة العامة للإحصاء؛ أولهما تسجيل مرئي للمحاضرة، والثاني مطبوع بأهم الرسائل التي وردت في المحاضرة..

هذه المبادرة المقدر من معالي رئيس الهيئة بطرح هذا الموضوع في رحاب الجامعة، جاءت في سياق برنامج التحول الوطني في المملكة العربية السعودية، والذي تطلب أحدث تغيير في هيكل الهيئة وجعلها أكثر مرونة من جهة، ومن جهة أخرى حقيقة كون القطاع الأكاديمي بتخصصاته العديدة يمثل أحد مكونات القطاع الإحصائي، ويتكامل دوره مع دور الهيئة العامة للإحصاء ومكاتب الإحصاء المتوفرة في العديد من الجهات الحكومية والخاصة. وتحقيقاً لمتطلبات برنامج التحول جعلت الهيئة رؤيتها «أن تكون المرجع الإحصائي الأكثر تميزاً و ابتكاراً لدعم التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في المملكة العربية السعودية».

وتحقيقاً لتلك الرؤية فالهيئة ومكاتب الإحصاء في المصالح الحكومية لا بد لها أن تتكامل مع القطاع الأكاديمي بتخصصاته المختلفة في نواحي متعددة،

أبتداءً من بناء النظم و أنتهاءً إلى تحليل النتائج الإحصائية لتتمتع المعلومات الإحصائية المنتجة بدرجة عالية من المصداقية و الموثوقية يستفيد منها متخذوا القرار في كل القطاعات.

أبان معالي رئيس الهيئة في المحاضرة برامج و مشاريع متعددة لتطوير و رفع كفاءة العمل الإحصائي تعمل الهيئة عليها حالياً و تخطط للقيام بأخرى. و فيما يتعلق ببرامج الهيئة و مشاريعها لتفعيل دور القطاع الأكاديمي فقد جاءت تلك المشاريع مرتبة كالتالي:

× مشاركة الأقسام المعنية بالعمل الإحصائي لوضع الخطة المستقبلية للإحصاء في المملكة و برنامج التحول.

× التعاون مع الجامعات لتقييم أو تطوير منتجات العمل الإحصائي من وضع الخطط للعينات لجمع المعلومات و تحليلها و عرضها.

× وضع بوابة للبحوث و الدراسات الإحصائية بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية تنشر فيها البحوث و الدراسات التطبيقية للأعمال ذات العلاقة بالعمل الإحصائي.

× تفعيل الجمعية السعودية للإحصائية.

× إطلاق جائزة سنوية لتشجيع الابتكار و الفكر الإحصائي.

× تكرار الجمعية شكرها لمعالي رئيس الهيئة لقبول دعوتها للتواصل مع القطاع الأكاديمي، و ترحب بأن تكون فاتحة تكامل مثمر بين الأقسام المعنية في الجامعات السعودية و الجمعيات العلمية و مراكز البحوث في الجامعات.



هل من الممكن أن تلعب التجارب الاجتماعية

دوراً في مسار التحول الوطني؟

أ. أحمد حمّدي - باحث في مجال الاقتصاد السلوكي



الجزء الأكبر من رؤية ٢٠٣٠ سيكون نتاج للسياسات والبرامج الحكومية التي تم اتخاذها في الفترة الحالية وسيتم العمل عليها لاحقاً، يفترض أن تُبنى هذه السياسات على أدلة و براهين تؤكد نجاح هذه السياسات و فعاليتها. تعتبر منهجية التجارب الاجتماعية أفضل الحلول المنهجية لفهم العلاقات السببية بين التدخلات الحكومية ومخرجاتها.

تعتبر التجارب الاجتماعية منهجاً مفضلاً لكثير ممن يقومون على رسم السياسات و البرامج العامة لأنها المنهجية الأفضل في التحكم في التأثيرات العرضية Extraneous factor والتي من الممكن أن تؤثر على العينة المراد اختبارها، كما تشمل تلك العوامل غير المعروفة والتي لا يمكن قياسها. يمكن لأي شخص فهم الفكرة العامة وراء هذه المنهجية حيث تكمن قوتها في بساطتها، إن الغرض من القيام بالتجربة هو قياس تأثير أي تدخل قبل وبعد التدخل من خلال تقسيم الافراد الذين تم انتخابهم بالاختيار العشوائي الى مجموعتين، المجموعة الأولى يمكن تسميتها المجموعة الضابطة حيث لن يقوم الباحث بتجربة أي تدخل من التدخلات والسياسات و البرامج المقترحة على هذه المجموعة، في حين سيتم تجربة التدخل أو السياسة المقترحة على المجموعة الأخرى يمكن تسميتها بمجموعة «المعالجة». يفترض بعد ذلك أن يتم عزو أي اختلاف بين المجموعتين الى تأثير التدخلات أو البرنامج الذي تم تجربته على مجموعة دون أخرى.

تزيد هذه المنهجية في التعرف على البرامج و السياسات التي تعمل و التي لا تعمل قبل تعميمها و اعتمادها، حيث تؤكد العديد من الدراسات الى عدم وجود فروق واضحة بين المجموعات التي يتم اختبارها، وهذا عائد لعدم وجود أي تأثير للتدخلات و السياسات المقترحة، وهو ما يستدعي القيام بهذه التجارب باستمرار للتعرف على مدى فاعلية أي تدخل أو برنامج أو سياسة مقترحة وما إذا كانت هناك أي إضافة يقدمها البرنامج أو السياسة.

تم تطبيق هذه المنهجية العديد من الدول المتقدمة لاختبار السياسات و البرامج العامة، حيث تم في بريطانيا تأسيس وحدة لتبني اختبار وتقييم العديد من التدخلات السلوكية في مجالات جمع الضرائب، الصحة والعديد من المجالات الأخرى و اختبار هذه التدخلات باستخدام التجارب الاجتماعية الأمر الذي أسهم في مؤسسة الاعتماد على الأدلة في العمل الحكومي و تبعثها العديد من الدول الأخرى.

ولنا حديث في مقال قادم حول العديد من التجارب الدولية.

أهمية الوعي الإحصائي



يُشكّل الوعي الحروف الأولى لعجم السياسات والقرارات في أي مجال مادام الإنسان محوراً، فالوعي هو الدلالة المنطقية بأنّ

العقل يمارس مهامه بحيوية واقتدار، فحين نكون على اتصال دائم ومباشر بكل ما حولنا فإننا قد بدأنا في الخطوة الأهم نحو الوعي به وهي « المعرفة » وحين نتحدث عن الوعي الإحصائي فإننا نتحدث عن حالة من الإدراك والشعور بأهمية الإحصاء وعلومه في مفاصل الحياة وما يترتب على هذا الإدراك من سلوك تجاه البيانات والمعلومات والمؤشرات التي تصدرها الأجهزة الإحصائية المختصة ، وتجاه من يعمل على إنتاجها ، وتجاه طريقة استخدامها أو نشرها والتعامل معها ، وهذا السلوك المنشود مرتبط بالإدراك الذي لا يتحقق دون معرفة ، فكيف لنا ندرك حقيقة الأشياء إن لم نتعرف عليها ، لذلك يمكن أن نعرف الوعي الإحصائي بأنه السلوك الإيجابي المبني على الإدراك والمعرفة بأهمية الإحصاء . وفي الوعي الإحصائي كمنشأ اتصال نجد أن كثير من التعريفات والممارسات تجعل محور الوعي هو الفرد وأن وسعت الدائرة وضعت معه المجتمع ، ومُبرر هذه الممارسات هو أن إدراك الفرد وشعوره بأهمية المعلومات الإحصائية يساهم في التفاعل مع العمل الإحصائي والتعاون مع الجهاز الإحصائي وتزويده بالبيانات الدقيقة ، وهو بلا شك هدف الكل يسعى له ولكني أرى بأن هذا النوع من الوعي هو « وعيٍّ موجّه » يراعي مصلحة طرف واحد فقط وهو الجهاز الإحصائي والباحثين الميدانيين ليسهل عليهم عملية جمع البيانات ، بينما الوعي الإحصائي الذي ننشده ونعمل على نشره هو عملية متكاملة تنطلق من مبدأ المصلحة المشتركة win / win (فالوعي الإحصائي يبدأ من منتجي البيانات ويساهم فيه الفرد والأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع والإعلام و مستخدمي البيانات ليعود مرة أخرى للمنتج ، وبالتالي سيحقق هذا التفاعل المتكامل سلوك إيجابي تجاه عملية إنتاج البيانات واستخدامها ونشرها والتعامل معها . وإذا ما أردنا أن نصل بالإحصاء إلى أسلوب حياة وثقافة يومية فإن الوعي الإحصائي هو الطريق لذلك الهدف، وإذا ما أردنا أن نصل للوعي الإحصائي فإن المعرفة الإحصائية هي المسار ، وإذا ما أردنا أن ننشر المعرفة ؛ فعلياً أن نبقي على اتصال..

تيسير بن محمد المرّج

مدير عام الإدارة العامة للإعلام والوعي الإحصائي -
المتحدث الرسمي الهيئة العامة للإحصاء



التنمية الاجتماعية محور أسس

رؤية VISION



المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA

٣.١ مجتمع حيوي .. بنيانه متين:

هدفنا هو تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكنة.

١.٣.١ نهتم بأسرنا:

الأسرة هي نواة المجتمع، حيث إنها تمثل الحضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك. ولعل أبرز ما يميز مجتمعنا التزامه بالمبادئ والقيم الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وامتدادها، مما يحثنا على تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم. ولنصل إلى هذه الغاية، سنعمل على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، كما سنعمل على مساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم، وسنشجع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات

والاجتماعي والثقافي، وسنعمل على استحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتطوعية والرياضية عبر تمكين المنظومة التعليمية والثقافية والترفيهية.

على مسكن ملائم خلال فترة مناسبة وفق مسارات تملك تقدم حلولاً تمويلية وادخارية تتناسب مع احتياجاته السكنية.

٢.٣.١ نبني شخصيات أبنائنا:

٣.٣.١ نمكّن مجتمعنا:
سنواصل تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة، حيث سنعمل على تعظيم الاستفادة من دعم الغذاء والوقود والكهرباء والماء من خلال توجيه الدعم لمستحقيه. وسنولي اهتماماً خاصاً بالمواطنين الذين يحتاجون إلى الرعاية الدائمة، حيث سنقدم لهم الدعم المستمر

سنرسخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، مما يمكن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسيج المجتمع، من خلال إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة، ولديها القدر الكافي من الوعي الذاتي

المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير احتياجات أبنائها والعناية بهم على أكمل وجه. وفي هذا الصدد، ندرك رغبة كل أسرة بتملك مسكن، ونؤمن بأهمية ذلك في تعزيز الروابط الأسرية. ورغم أن نسبة تملك السكن الحالية تبلغ (٤٧%) وأن عدد المواطنين في الشريحة العمرية الراغبة في تملك مسكن في تنام مستمر، فإننا نسعى إلى رفع هذه النسبة بمقدار لا يقل عن (٥%) بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م)، وذلك بسن عدد من الأنظمة واللوائح، وتحفيز القطاع الخاص، وبناء شراكة فاعلة مع المواطن لتمكينه من الحصول



أساس لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ م

وجودتها، وغيابنا قطاع صحي فعال وذو أسلوب مبتكر، يُوجد تنافسية وشفافية أكبر بين مقدمي الخدمات، ويمكن من تحسين الكفاءة والفاعلية والجودة والإنتاجية على كل مستويات تقديم الخدمة، ويتيح خيارات أكثر تنوعاً للمواطنين.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف، سننقل مهمة تقديم الخدمات إلى شبكة من الشركات الحكومية، تتنافس فيما بينها من جهة، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى في العمل على تقديم أجود الخدمات الصحية، مما سيمكننا من تركيز مسؤوليات القطاع العام على المهام التنظيمية والرقابية، وإيجاد المزيد من التخصصات النوعية ذات الأولوية في الخدمات الصحية، وتمكين المستفيدين من اختيار مقدم الخدمة الملائم لاحتياجاتهم.

من أهدافنا بحلول (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م) الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (٢٦) إلى المرتبة (١٥).

زيادة متوسط العمر المتوقع من (٧٤) إلى (٨٠) عاماً.

الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية. وهدفنا هو إشراك (٨٠%) من الأسر في الأنشطة المدرسية بحلول عام (١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م) بإذن الله.

سيتضمن برنامج «ارتقاء»، المزمع إنطلاقه، مجموعة من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى إشراك المدارس لأولياء الأمور في عملية تعليم أبنائهم. وسنقوم بإنشاء مجالس لأولياء الأمور يطرحون من خلالها اقتراحاتهم ويناقشون القضايا التي تمس تعليم أبنائهم، وندعم ذلك بتوفير برامج تدريبية للمعلمين وتأهيلهم من أجل تحقيق التواصل الفعال مع أولياء الأمور، وزيادة الوعي بأهمية مشاركتهم. كما سنعمل على التعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية.

من التزاماتنا..

أسلوب مبتكر لصحة ذات جودة عالية وفاعلية أكبر
هدفنا الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية

لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم. سيركز القطاع العام كذلك على دوره مخططاً ومنظماً ومراقباً للمنظومة الصحية، وسيمكن الأسرة من القيام بدورها في تقديم الرعاية المنزلية لأفرادها. و لرفع جودة الخدمات الصحية، سنعمل على تقديمها من خلال شركات حكومية تمهيداً لتخصيصها. كما سنعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي، وتسهيل الحصول على الخدمة بشكل أسرع، وتقليل أوقات الانتظار للوصول إلى الأخصائيين والاستشاريين، وسندرب أطباءنا لرفع قدراتهم على مواجهة وعلاج الأمراض المزمنة التي تشكل تحدياً وخطراً على صحة مواطنينا مثل أمراض القلب والسكر والسرطان.

من التزاماتنا..

«ارتقاء» دور أكبر للأسرة في تعليم أبنائنا
يمثل اهتمام الأبوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، ويمكن للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من

وسنعمل مع القطاع غير الربحي وعبر الشراكة مع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والتأهيل اللازم التي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل.

٤.٣.١ نرى صحتنا

لقد بذلنا جهوداً كبيرة لتطوير المنظومة الصحية خلال العقود الماضية، حيث بلغت نسبة عدد الأسرة (٢,٢) لكل (١٠٠٠) نسمة، ولدينا بعض أفضل الكفاءات العالمية في أدق التخصصات الطبية، وارتفع متوسط العمر للفرد خلال العقود الثلاثة الماضية من (٦٦) إلى (٧٤) عاماً. وسنسى إلى تحقيق الاستفادة المثلى من مستشفياتنا ومراكزنا الطبية في تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي.

سيركز القطاع العام على توفير الطب الوقائي للمواطنين، وتشجيعهم على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية خطوة أولى في خطتهم العلاجية. كما سيسهم في محاربة الأمراض المعدية. وسنرفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية



لامضر من الموت. هذة حقيقة، ولكن ماذا يقول العلم عن أسباب الأختلاف الكبير في شكل الحياة، وطولها، بين الناس؟ والحق أن هذة الأختلافات لاتقارن بنما يمكن أن نجده لدى الأنواع الأخرى من الحيوانات أو النباتات. لقد أكتشف العلماء فطراً عملاقاً في ميتشيغان بالولاية المتحدة يعيش منذ العصر الجليدي، بينما يعيش أحد أنواع اليعسوب ٤ أشهراً فقط، وتعيش ذبابة الربيع في طور الفراشة ما لايزيد علي ساعات معدودة.

علي مدي قرون طويلة، كان الفلاسفة يحلمون بالعثور علي إكسير الشباب، لكي يتمكنو من التمتع بشباب دائم، لآكن لم يحاول أحد ولو بقدر ضئيل أن يفهم ما الشيخوخة، أو لماذا تحدث، ومن ثم لم يكن لديهم أقل أمل في التغلب عليها.

أما الآن، وقد فهمنا ليس فقط كيف تتدهور الوظائف البيولوجية، بل أيضاً السبب في حدوث هذا التدهور. فهل تقدم لنا هذة المعرفة العلمية أملاً جديداً، أم هي مجرد أضرار لتار علي وهم طالما حلمنا به؟

يعرض هذا الكتاب لموضوع مهم وجذاب للغاية، مع مؤلف بارع يقدمه بأسلوب ساحر للغاية. وهو ما من شأنه أشبع النهم ألي المعرفة لدي القراء من كل الأعمار.



يسعي الكتاب إلى الإجابة عن ثلاثة تساؤلات مهمة: ما الذي يؤثر في قرارات المهاجرين؟ كيف تؤثر الهجرة في اللذين يبقون في الوطن؟ كيف تؤثر في السكان الأصليين للبلدان المضيفة؟ لا بد أننا اصبحنا ندرك أن الهجرة ليست ظاهرة اقتصادية فقط. بل إنها ظاهرة اجتماعية. أما إذا نظرنا إليها من منظور أكاديمي بحث، فهذا من شأنه أن يفتح صندوق "بندورا".

ومهما اختلفت الإتجاهات فلا بد من التعامل مع الهجرة كمسألة أخلاقية؛ و لكن من أي منظور أخلاقي ينبغي الحكم على تأثيرات الهجرة؟ الاقتصاديون لديهم وسيلة جاهزة للحكم تتمثل في مذهب المنفعة. أما ضمن أطار أخلاقيات التعامل مع الهجرة فيبدو هذا المعيار مع الأسف عاجزاً عن أداء الدور المطلوب في الوقت الراهن.

يشكل الكتاب (الذي بين أيدينا) محاولة لتأسيس منظومة للتعامل مع الهجرة تجمع بين مختلف التوجهات والإختصاصات، عبر رحلة تمتد من علم الإجتماع مروراً بفلسفة الأخلاق. ويتساءل المؤلف فيه عن السياسات المناسبة التي ينبغي اتخاذها إزاء الهجرة. إن مجرد طرح الموضوع للنقاش يتطلب درجة عالية من الشجاعة؛ فإذا كان هناك عش دبور حقا فهو الهجرة. وفي الوقت الذي تحظى فيه الهجرة بأقصى درجات الأهتمام من السياسيين اليوم، مع إستثناءات نادرة، فإن معظم الكتابات التي تناولتها إما أن تكون ضيقة في نطاقها وذات صفة مهنية وإما تتعرض للتشذيب من خلال آراء متزمتة.

لذلك يحاول المؤلف أن يكون محلصاً للقضية التي يتناولها ويسعى إلى أن يكون الطرح قابلاً للفهم من الجميع، بعد الإستغناء قدر الإمكان عن المصطلحات الفنية المتداولة في هذا الشأن.



كان البشر، حتى من قبل التاريخ المسجل، يحتشدون دوماً بالقرب من الماء. غير أنه ومع استمرار تدفق الأعداد السكانية المتزايدة حول العالم في اتجاه السواحل، بدرجة غير مسبوقة، ومع ارتفاع منسوب المياه المستمر بسبب التغيرات المناخية، بدأت علاقتنا بالبحار تأخذ أبعاداً جديدة وكارثية الاحتمال. إن آخر جيل من سكان السواحل يعيش جاهلاً بشكل كبير بتاريخ من سبقوه، وبالبيئة الطبيعية. وبالجملة إلى العيش باستقرار على سواحل العالم. لقد نسبت البشرية كيفية التعايش مع المحيطات، يستعيد جون آر. غيليس، مؤلف هذا الكتاب، وهو توثيق فطن لأكثر من ١٠٠ ألف سنة للحضارات الساحلية، التجربة الساحلية منذ أصولها الأولى بين البشر الذين عاشوا على امتداد الساحل الأفريقي، وصولاً إلى صحب وروعة المدن الضخمة والمنتجعات البحرية اليوم.

يأخذ غيليس القارئ منطلقاً من الموقع الساحلي المحتمل إلى جنة عدن، مروراً بالجماعات التي تكونت على الشواطئ، والخلجان، والجداول النهرية، منذ بداية المجتمع الإنساني، وصولاً إلى الدور الحاسم الذي أدته السواحل خلال عصر الاكتشافات والإمبراطوريات. إن توثيق التحركات الجماعية لشعوب بأكملها في اتجاه السواحل، خلال نصف القرن الأخير، يستدرج قصة الحياة الساحلية إلى الحاضر، خلال هذه الرحلة، يتناول غيليس موضوع تغير علاقة البشرية مع البحر، وذلك من منطلق بيئي، مستعرضاً تاريخ صنع، وإعادة صنع، مناظر الطبيعة الساحلية -بناء الموانئ، واستنزاف الأراضي الرطبة، وبداية الحيوانات البحرية وانقراضها، واختراع فكرة الشاطئ، وذلك بينما يزودنا بإدراك عالمي لعلاقتنا بالماء، إن «الساحل البشري»، من حيث كونه كتاباً ثقافياً وشخصياً جداً، هو في الواقع أكثر من مجرد تاريخ، إنه قصة نطاق لظالمات كان ذا أهمية مركزية من حيث أمزجة، وخطط، ووجود هؤلاء الذين يعيشون ويحلمون عند أطراف اليابسة.



السياسات السكانية والخلل في التركيبة السكانية لدول الخليج العربية تحديات التنمية والأمن الوطني

ملخص رسالة دكتوراة - قسم الجغرافية - جامعة الملك سعود شعبان ١٤٣٧هـ / الدكتورة / عبلة عبد الجليل مرشد



تتناول هذه الدراسة واقع السياسات السكانية والخلل في التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال منطلقات ثلاثة هي: ١- الخطط التنموية والرؤى الوطنية لدول مجلس التعاون ذات الصلة بالسياسات السكانية والتنموية. ٢- الإستراتيجيات السكانية والتنموية لدول مجلس التعاون في إطارها الإقليمي.

٣- السياسات السكانية لدول المجلس من خلال رؤى الحكومات ومؤشراتها «الدولية»، وتعالج الدراسة الخصائص السكانية بجانبها الديموغرافي والاجتماعي الحضاري لسكان دول المجلس؛ لكونه يعكس التنفيذ الفعلي والعمل للسياسات السكانية فيها، ويوضح مدى فاعليتها وجدواها على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتبعاً لذلك تقوم الدراسة بتقويم مدى فاعلية السياسات السكانية في دول المجلس بانتهاج منهج تحليلي-وصفي وكمي لبعض من الخصائص السكانية الديموغرافية والحضارية، وتطبيق أسلوب «منحنى لورانز»، ومؤشر التركيز، لإبراز واقع التوزيع المكاني لسكان في دول المجلس، إضافة إلى تقويم واقع السياسات السكانية والتنموية بهدف إبراز جوانب

الدولة المختلفة، وبالتالي توزعت القضايا السكانية والتنموية بين جهات مختلفة، تفتقد إلى التنسيق فيما بينها، مع عدم وجود مجلس أعلى أو جهة رسمية عليا تتبنى جميع القضايا ذات الصلة بالسكان والتنمية. هذا بالإضافة إلى أن هناك الكثير من السياسات والإجراءات لا تتفق مع الأهداف المقصودة ولا تخدمها؛ وعليه توصي الدراسة بما يلي: ١- أهمية وجود مجلس أعلى للسكان ذي صلاحيات تنفيذية في دول المجلس، ويستند إلى وثيقة سياسة سكانية معلنة وواضحة المعالم والأهداف، ويتبعه لجان متابعة وتقويم (وفق خطط زمنية محددة) لدى الإنجازات المحققة، أو الإخفاقات للحد منها ومعالجتها. ٢- أن يتمتع مجلس الأمانة العامة

الخلل في السياسات السكانية في دول مجلس التعاون، وقد أبرز التقويم مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية، التي تواجه دول مجلس التعاون في مكوناتها البشري ومسيرتها التنموية؛ كنتيجة لارتفاع نسبة العمالة الوافدة. وقد استندت الدراسة في جانبها الميداني على «استبانة» لاستطلاع رأي ثلاث شرائح من المجتمع، هم بعض من الأكاديميين والمسؤولين عن السياسات السكانية في الأمانة العامة لمجلس التعاون، وبعض من القيادات الإدارية ذات الصلة بالسكان والتنمية. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم دول مجلس التعاون تنتهج سياسات سكانية ضمنية وغير معلنة، ويتم تضمينها في استراتيجياتها الوطنية لقطاعات

المنتدى الإحصائي الخليجي الأول .. شهر مارس المقبل

يعقد في ظل التطورات التي ظهرت في الأونة الأخيرة على مستوى العالم بشكل عام وعلى مستوى منطقة الخليج العربي بشكل خاص، من تغييرات اقتصادية وسياسية عالمية وما تشكل إزائها من تحديات للتنمية الاقتصادية في منطقة الخليج العربي والاتجاه نحو تنمية اقتصادية تتناسب مع المتغيرات العالمية، بالإضافة إلى توجه دول الخليج لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، وتعهد قادة دول العالم بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م.

المنتدى الإحصائي الخليجي الأول
GCC Statistical Forum



القمة التشاورية الـ١٦، بهدف تفعيل التعاون في المجالات الاقتصادية والتنموية، وذلك تعزيزاً للترابط والتكامل والتنسيق بين دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية والتنموية، وتسريع وتيرة العمل المشترك لتحقيق الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون، وأكد الدكتور فهد التخيضي، أن المنتدى

الدكتور فهد بن سليمان التخيضي، عن اعترازه وتقديره لرعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - للمنتدى، الذي يأتي استمراراً لدعمه واهتمامه المعهود وامتداداً لرؤيته -أيده الله- بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك والمقرة منتصف العام الماضي من قبل قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، تنظم الهيئة العامة للإحصاء والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنتدى الإحصائي الخليجي الأول تحت شعار: تعزيز الشراكات الإحصائية لدعم السياسات الاقتصادية والتنموية المستدامة في دول مجلس التعاون، وذلك في مدينة الرياض خلال الفترة ٢١-٢٣ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٠-٢٢ مارس ٢٠١٧م، وعبر معالي رئيس الهيئة العامة للإحصاء

شاركت الجمعية في ملتقى و معرض الجمعيات العلمية الرابع الذي عقد يومي ١٥-١٦ فبراير ٢٠١٧م بمركز الملك فهد الثقافى بمدينة الرياض، و استضافت فيه الطلبة الموهوبين في القسم الإبتدائي بمجمع الملك سعود التعليمي بهدف تعريفهم على الجمعيات.




هيئة التحرير

أعضاء التحرير:

د. دليعة الجاسر
د. نورة العجلان
د. عبدالله بن نجا المطيري
د. طرفة الغنام

رئيس التحرير:

د. محمد بن هذلول الهذلول

 sapsksuedusa

 saps@ksu.edu.sa